التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
الأحرار
الوطني الديمقراطي
العمل
الوفد
الأمة
مصر الفتاة
الخضر
الاتحاد الديمقراطي
مصر العربي الاشتراكي
الشعب الديمقراطي
العربي الديمقراطي الناصري
العدالة الاجتماعية
التكامل الاجتماعي
الوفاق القومي
مصر ٢٠٠٠
الجيل الجديد
حزب الغد الليبرالي
الحزب الدستوري الديمقراطي الحر
حزب السلام الديمقراطي
حزب شباب مصر
حزب المحافظين
الحزب الجمهوري الحر
حزب الجبهة الديمقراطية

الفصل الثالث

الأحزاب السياسية في الممارسة

(الأنشطة – الخلافات الداخلية – التحالفات)

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

مارست الأحزاب السياسية أنشطة سياسية وجماهيرية متنوعة فى مختلف المجالات، وقد تراوحت فاعلية هذه الأنشطة من حزب إلى آخر، وواجهت الأحزاب العديد من التحديات التى حالت دون تطور نشاطها، كما سيتضح من استعراضنا لهذا النشاط فى مختلف المجالات.

أولا: النشاط البرلمانى:

يعتبر تمثيل الأحزاب السياسية فى البرلمان هو المحك الرئيسى لمدى تحقيق التعددية الحزبية الهدف الأساسى من قيامها وهو تداول السلطة من خلال الانتخابات. وتحظى الانتخابات البرلمانية بأهمية جوهرية فى أى نظام ديمقراطى مكتمل أو غير مكتمل، لأنها تمثل مع التعدد التنظيمى محور العملية الديمقراطية باعتبارها عملية إجرائية تنظم التنافس بين الجماعات والمصالح السياسية والاجتماعية المختلفة. ولذلك تتيح الانتخابات العامة معرفة مدى التطور الديمقراطى فى بلد معين، بوصفها الحقل التجريبى الأكثر أهمية لهذا التطور[1].

نظمت منذ قيام التعددية الحزبية ثمانية دورات انتخابية لمجلس الشعب شاركت فيها الأحزاب السياسية الرئيسية (الحزب الوطنى الديمقراطى، حزب الوفد، حزب التجمع، حزب العمل، الحزب الناصرى، حزب الأحرار). وطرحت هذه الأحزاب برامج انتخابية توضح فيها موقفها من قضايا المجتمع الأساسية والمشكلات الجماهيرية. وقد تأثرت نتائج الانتخابات بعوامل عديدة منها نظام الانتخابات نفسه الذى لا يوفر ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات، وحرمان الأحزاب طبقا للقانون من مصادر التمويل التى تمكنها من الإنفاق على العملية الانتخابية والظروف الصعبة التى تحيط بالأحزاب وتمنعها من التطور وزيادة العضوية، وحرمانها من أجهزة الإعلام

(١) المصدر السابق.

الجماهيرية التى يحتكرها الحكم. ونتيجة لذلك فإننا نلاحظ أن الحزب الحاكم كان يقدم مرشحين لكل الدوائر الانتخابية بينما أحزاب المعارضة لا تقدم سوى عدد محدود من المرشحين مما أدى إلى غياب المنافسة الحقيقية التى تمكن أحزاب المعارضة من تداول السلطة مع الحزب الحاكم. وفى كل الانتخابات التى أجريت أعوام ١٩٧٦، ١٩٧٩، ١٩٨٤، ١٩٨٧، ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٥، ٢٠٠٠ حصل الحزب الحاكم على الأغلبية الساحقة من مقاعد مجلس الشعب والتى تزيد على ٩٠٪ من مقاعد المجلس باستثناء مجلس ١٩٨٤، ١٩٨٧ اللذين أجريت انتخاباتهما بنظام القائمة النسبية المشروطة والتى حقق فيها الإخوان المسلمون وهى جماعة غير شرعية بالتحالف مع أحزاب أخرى نتائج هامة انظر الشكل رقم (٢) :

شكل رقم (٢)

تمثيل الأحزاب والقوى السياسية فى مجلس الشعب١٩٧٩-٢٠٠٥

تاريخ الانتخابات الأحزاب والقوى السياسية	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
الحزب الوطنى الديمقراطى	٣٣٩	٣٩٠	٣٤٨	٣٨٤	٤١٧	٣٩٠	٣١١
الإخوان المسلمون	–	٨	٣٠	–	١	١٧	٨٨
حزب الوفد	–	٥٠	٣٥	–	٦	٧	٦
حزب العمل	٢٣	–	٢٦	–	–	–	٢
حزب التجمع		–	–	٥	٥	٦	٢
حزب الأحرار	٣	–	٤		١	١	١
الحزب الناصرى	–	–	–	–	١	٢	٣٤
المستقلون	١	–	٥	٥٥	١٣	٢١	
الجملة	٣٦٦	٤٤٨	٤٤٨	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	

-فى انتخابات ١٩٧٩ حصل الحزب الحاكم على ٣٣٩ مقعدا من جملة المقاعد ٣٦٦ بينما حصل حزب العمل على ٢٣ مقعدا وحزب الأحرار ٣ مقاعد والمستقلون مقعد واحد.

-وفى انتخابات ١٩٨٤ حصل الحزب الحاكم على ٣٩٠ مقعداً وحزب الوفد ٥٠ مقعداً والإخوان المسلمون ٨ مقاعد.

-وفى انتخابات ١٩٨٧ التى خاضها حزب التجمع وحزب الأحرار وجماعة الإخوان المسلمون فى إطار التحالف الإسلامى فاز هذا التحالف بواحد وستين مقعداً منهم ٣٠ مقعد للإخوان المسلمين وحزب العمل ٢٧ مقعداً وحزب الأحرار أربع مقاعد وفاز حزب الوفد بخمسة وثلاثين مقعداً.

-فاز حزب التجمع اليسارى بخمسة مقاعد فى انتخابات ١٩٩٠، وخمسة مقاعد فى انتخابات ١٩٩٥ وستة مقاعد فى انتخابات ٢٠٠٠، ومقعدان فى انتخاب ٢٠٠٥.

-فاز الحزب الناصرى بمقعدين فى انتخابات ١٩٩٥، وانتخابات ٢٠٠٠.

-فاز الإخوان المسلمون بسبعة عشر مقعداً فى انتخابات ٢٠٠٠، وثمانية وثمانين مقعداً فى انتخابات سنة ٢٠٠٥.

-قاطعت جميع الأحزاب انتخابات ١٩٩٠ ما عدا حزب التجمع.

ويتضح من هذه النتائج أن التعددية الحزبية ليس لها سوى وجود شكلى فى البرلمان ولم تنجح المعارضة فى أى مجلس من المجالس الستة أن تمرر قانونا أو تمنع صدور قانون تريده الحكومة فضلا عن أنها لم تنجح أبدا فى حجب الثقة عن الوزارة أو أحد أعضائها.

ثانيا: نشاط الأحزاب فى الصحافة والإعلام:

ينص الدستور على أن الصحافة مستقلة ولا تخضع للرقابة، وأنها تمثل السلطة

الرابعة فى المجتمع، وتمارس هذه السلطة من خلال المجلس الأعلى للصحافة. ورغم ذلك فقد صدر القانون الذى ينظم أعمال المجلس الأعلى للصحافة فوضع الصحافة القومية تحت إشراف الحكومة من خلاله حيث يتشكل بقرار من رئيس الجمهورية ويضم أغلبية من أعضاء الحزب الحاكم. وتعتبر الصحف القومية مملوكة للدولة، وتضم الصحافة القومية أكثر من عشر مؤسسات صحفية تصدر أكثر من مائتى صحيفة ومجلة يومية وأسبوعية وشهرية ويصل توزيع الصحف القومية اليومية إلى ما يقارب مليون نسخة يوميا.

أما الصحافة الحزبية فيبلغ عددها ستة وثلاثين صحيفة لا يزيد توزيع أكبرها عن خمسين ألف نسخة فقط وهى تصدر عن ثمانية أحزاب فقط من بين السبعة عشر حزباً.

وتحتكر الدولة الإذاعة والتليفزيون والتى تتكون من شبكة هائلة تضم عشرات الإذاعات المحلية والموجهة للمنطقة العربية ولأفريقيا والدول الإسلامية، وأكثر من عشرين قناة تليفزيونية محلية وفضائية لا يسمح للأحزاب باستخدامها إلا لمدة ٤٠ دقيقة كل خمس سنوات أثناء الحملة الانتخابية لمجلس الشعب حيث يقوم رئيس الحزب بشرح برنامج الحزب الانتخابى خلال هذه الفترة.

ومن هذا العرض يتضح غياب أحد الشروط الأساسية للتعددية وهى حرية تدفق المعلومات على المواطنين من مصادر مختلفة والقدرة على الوصول بآراء الأحزاب إلى أوسع القطاعات الجماهيرية فالحكومة تحتكر أجهزة الإعلام الجماهيرية من صحافة وإذاعة وتليفزيون والحزب الحاكم يتمتع بحرية التعبير عن آرائه فيها وتذاع أخباره على نطاق واسع ضمن تغطية نشاط كبار المسئولين فى الدولة بما فيهم رئيس الجمهورية وهم قيادات الحزب فى نفس الوقت.

ثالثا : نشاط الأحزاب فى المجتمع المدنى :

تخضع مؤسسات المجتمع المدنى لقيود عديدة تضعها تحت وصاية الحكومة، خاصة وأن القوانين المنظمة للجمعيات الأهلية والتعاونيات ومراكز الشباب تعطى للأجهزة الإدارية حق حل هذه المنظمات والاعتراض على المرشحين لمجالس إدارتها وإيقاف تنفيذ أى قرار ترفضه الحكومة.

ونتيجة لذلك فإننا نلاحظ أن أغلبية مجالس الإدارة فى هذه المنظمات تتشكل من أعضاء بالحزب الحاكم. بينما يوجد لحزب التجمع اليسارى ممثلون منتخبون فى اللجان النقابية العمالية وعدد محدود للغاية فى مجالس إدارة النقابات العامة العمالية. وفى النقابات المهنية يوجد عدد محدود من أعضاء حزب الوفد وحزب التجمع وحزب العمل فى مجالس إدارة بعض النقابات مثل نقابة الصحفيين ونقابة المحامين. بينما يسيطر الإخوان المسلمون على مجالس إدارات نقابات الأطباء والمهنيين والصيادلة والمحامين، الأمر الذى اضطر الحكومة إلى تعديل قانون النقابات لتجميد نشاطها.

كما يسيطر الإخوان المسلمون على عدد كبير من الجمعيات الأهلية الإسلامية التى يبلغ حجمها ٣٥٪ من إجمالى الجمعيات الأهلية فى مصر.

وتسيطر الجماعات الإسلامية على الاتحادات الطلابية فى الجامعات المصرية ولا يوجد للأحزاب الصغيرة والهامشية أى نشاط سياسى وجماهيرى فى انتخابات مجلس الشعب أو المجالس المحلية أو مؤسسات المجتمع المدنى.

رابعاً : العلاقة بين الأحزاب :

نظمت أحزاب المعارضة الرئيسية بالاشتراك مع الإخوان المسلمين والشيوعيين نشاطا مشتركا حول العديد من القضايا، وشكلت لجنة للتنسيق بينها استمرت أكثر

من عشر سنوات ولكنها توقفت بعد انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠. وخلال السنوات العشرين الماضية تشكلت العديد من اللجان الجبهوية التى مورست من خلالها أنشطة مشتركة بين الأحزاب والقوى السياسية المعارضة مثل لجنة القوى الوطنية للدفاع عن الديمقراطية أو اللجنة القومية المصرية لمناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى، ولجنة مساندة الانتفاضة الفلسطينية وعقدت فى إطار هذه اللجان مؤتمرات جماهيرية وصدرت بيانات سياسية مشتركة، كما عقدت تحالفات انتخابية مثل التحالف الانتخابى بين حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين فى انتخابات ١٩٨٤، والتحالف الإسلامى بين حزب العمل وحزب الأحرار وجماعة الإخوان المسلمين فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧.

وتشكل توافق الأحزاب السياسية سنة ٢٠٠٤ من أربعة عشر حزبًا للمشاركة فى الحوار مع الحزب الوطنى، كما تشكل سنة ٢٠٠٧ الائتلاف الديمقراطى من أحزاب الوفد والتجمع والناصرى والجبهة الديمقراطية.

ويلاحظ أن الأنشطة الجبهوية بين الأحزاب السياسية كانت موسمية ترتبط بالأحداث وتعتبر رد فعل لها أكثر من كونها تجسيد لاستراتيجية لها أهداف بعيدة المدى. كما أن هذه الأنشطة الجبهوية لم تنظم من خلال أطر تنظيمية تتيح لها الاستمرار والنضج. وفى السنوات الأخيرة تراجعت هذه الأحزاب عن العمل المشترك وتوقفت لجنة التنسيق بين الأحزاب حرصا من قيادات هذه الأحزاب ألا تتورط فى اتفاقات تقيد حريتها فى الحركة وخاصة فيما يتصل بعلاقتها مع الحكم حيث اتجهت بعض هذه الأحزاب للتفاهم مع الحكم لضمان الاستمرار بينما صعدت أحزاب أخرى مواجهتها للحكم مثل حزب العمل فانتهى الأمر بتجميد نشاطها وإيقاف صحيفتها عن الصدور.

الخلافات الداخلية للأحزاب السياسية:

تفاقمت الخلافات داخل الأحزاب السياسية إلى درجة أدت إلى تجميد ثمانية من الأحزاب وإيقاف صحفها عن الصدور، وغالباً ما تقوم الحكومة بتغذية هذه الخلافات بل الدفع إليها عندما تتجاوز هذه الأحزاب الخطوط الحمراء التى لا يجوز من وجهة نظر الحكومة تخطيها. وقد حدث ذلك بالنسبة لحزب العمل بعد تحالفه مع الإخوان المسلمين وما نشرته صحيفة الشعب حول رواية وليمة لأعشاب البحر التى أدت إلى مظاهرات بجامعة الأزهر احتجاجاً على نشر الرواية، وكذلك خلافات حزب الشعب الديمقراطى بعد أن رشح رئيس الحزب نفسه لرئاسة الجمهورية، وكذلك خلافات حزب الوفاق القومى بعد سلسلة من المقالات نشرتها صحيفة القرار. ويلاحظ أن معظم هذه الخلافات تدور حول التنازع على رئاسة الحزب وأسلوب إدارة العمل الحزبى، كما أنها بدأت فى بعض الأحزاب بعد وفاة مؤسسى الحزب (حزب الأحرار- حزب مصر الفتاة- حزب الوفد)، أو بعد قيام صحيفته بنشر موضوعات يعتبرها الحكم كما أوضحنا تجاوزاً للخطوط الحمراء المعارضة (حزب العمل- حزب الوفاق) أو استخدام صحيفة الحزب للتربح والابتزاز (حزب العدالة الاجتماعية). وهناك أيضاً خلافات داخل الأحزاب الرئيسية تدور حول الخط السياسى وأسلوب إدارة الحزب ولكنها تحل من خلال الحوار (حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) على عكس الخلافات داخل الأحزاب الصغيرة التى أدت إلى الانشقاقات وتجميد هذه الأحزاب.

الحزب العربى الديمقراطى الناصرى:

بدأت الخلافات فى اجتماع اللجنة المركزية للحزب بالإسكندرية فى مارس ١٩٩٦ حول منصب رئيس تحرير جريدة العربى ومنصب أمين التنظيم بعد وفاة

المرحوم محمد عروق.

وقد آثار هذا الخلاف قيادات شابة يرون أحقية الأجيال الشابة فى تولى المنصبين، وفشل اجتماع اللجنة المركزية فى حسم الخلافات وصدر قرار بتجميد عضوية كل من حمدين صباحى وأمين إسكندر وصلاح دسوقى وعلى عبد الحميد أعضاء اللجنة المركزية، واستمر الخلاف إلى أن قرر بعض هؤلاء الأعضاء تأسيس حزب حركة الكرامة الذى ضم من بين المؤسسين أعضاء سابقين فى الحزب العربى الديمقراطى الناصرى ووكيل المؤسسين حمدين صباحى عضو مجلس الشعب، ورغم رفض لجنة الأحزاب الموافقة على تأسيس الحزب إلا أن أعضاءه يواصلون نشاطهم بشكل مستقل حتى الآن. وهناك قطاع آخر من الناصريين بقيادة المرحوم فريد عبد الكريم وكيل مؤسسى الحزب الاشتراكى الناصرى رفضوا الانضمام للحزب العربى الديمقراطى الناصرى بعد قيامه وواصلوا نشاطهم المستقل إلى أن نجح بعضهم فى تأسيس حزب الوفاق القومى.

■ حزب الوفد الجديد:

شهد الحزب منذ تأسيسه توقف بعض قياداته عن ممارسة النشاط فى إطاره بسبب خلافات سياسية مثل المرحوم إبراهيم طلعت والدكتور عبد المحسن حمودة، وازدادت الخلافات بعد وفاة مؤسسة ورئيسه فؤاد سراج الدين سنة ٢٠٠٠ وانتخاب الدكتور نعمان جمعة رئيساً للحزب فى أول سبتمبر ٢٠٠٠ وبعدها أصدر قرارًا بفصل أيمن نور ومحمد فريد حسانين عضوى مجلس الشعب من عضوية الحزب، كما استقال محمود الشاذلى عضو مجلس الشعب احتجاجاً على أسلوب الدكتور نعمان جمعة فى إدارة العمل الحزبى. وترك سعيد عبد الخالق رئاسة تحرير صحيفة الوفد، وتم فصل مجدى مهنا بعدها من رئاسة تحرير الصحيفة، واستقال

طارق الشيشينى عضو الهيئة العليا للحزب، وقرر الدكتور نعمان جمعة إيقاف صدور مجلة البداية التى رأس تحريرها الدكتور وحيد عبد المجيد.

ويرى الدكتور نعمان جمعة أنه قد نجح بهذه القرارات فى الحفاظ على الحزب من الانهيار بعد وفاة الباشا، وأنه لو ترك الحزب لأصحاب المطامع الشخصية وصغار السياسيين لسقط الحزب. بينما يرى الآخرون الذين مستهم قراراته أنه ينفرد بإدارة الحزب ويمارس الدكتاتورية فى علاقته بأعضاء وقيادات الحزب، ويدعون إلى إجراء حوار حزبى واسع يحسمه مؤتمر حزبى.و قد تفجر الخلاف مرة أخرى بين الدكتور نعمان جمعة و قطاع من قيادة الوفد بزعامة الدكتور محمود أباظة انتهى بعقد الجمعية العمومية للحزب و انتخاب الدكتور محمود أباظة رئيسا للحزب ، وإعادة تشكيل الهيئات القيادية بالانتخاب . و ما يزال الخلاف قائما خاصة بعد حصول الدكتور نعمان جمعة على حكم قضائي بخلو موقع رئاسة الحزب.

■ حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى:

شهد الحزب منذ تأسيسه خلافات حول الخط السياسى للحزب وأسلوب إدارته، وقد نجح الحزب فى احتواء هذه الخلافات بالحرص على طرح كل الآراء فى حوار داخلى من خلال نشرة دائرة الحوار، وعرض نتائج الحوار على اللجنة المركزية والمؤتمر العام لحسمها وبذلك تجنب الحزب توسيع هذه الخلافات كما ضمن عدم حدوث انشقاقات فى صفوفه. وفى مشروع التقرير السياسى المقدم من اللجنة المركزية إلى المؤتمر العام الخامس الذى عقد فى ديسمبر ٢٠٠٣ يشير التقرير ص ٦٦ إلى أنه ما زالت هناك وجهتا نظر داخل الحزب حول الأداء السياسى والجماهيرى التنظيمى للحزب التيار الأول يرى أن وجود ملاحظات نقدية للأداء السياسى والجماهيرى للحزب لا ينال من نجاح الحزب فى تأكيد طبيعته كحزب معارض

لسياسات الحكم من خلال رفضه بصورة دائمة للبيانات السنوية للحكومة وللموازنة العامة ولكافة القوانين التى تتعارض مع مصالح الوطن أو طبقاته الشعبية والوسطى أو مع الديمقراطية أو الاستقلال الوطنى، ومن خلال إعلامه القومى والمحلى وصحيفته الرئيسية (الأهالى) وبياناته، ومواقفه الوطنية والقومية. وهناك تيار آخر يرى أن الحزب لم يحقق تقدما يذكر فى تنفيذ قرارات المؤتمر العام الرابع الخاصة بمضاعفة العضوية والتحول إلى قوة جماهيرية مؤثرة فى الساحة السياسية، وتراجع دور ونفوذ الحزب فى النقابات المهنية والعمالية وداخل الجامعات (بين الأساتذة أو الطلاب) وبين المثقفين، ووجود فاروق كبير بين البرنامج العام للحزب والخط السياسى الصادر عن المؤتمر العام وبين ممارسات القيادة الحزبية، والاتجاه إلى مزيد من المرونة فى التعامل مع الحكم والاقتراب منه.

وأدى الخلاف حول موقف الحزب من ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة رابعة، وامتناع الحزب لأول مرة عن التصويت فى مجلس الشعب بعد أن صوت فى المرات الثلاث السابقة (لا)، وعدم تغطية الأهالى لاتجاهات الرأى الأساسية داخل الأمانة العامة وفى الحزب حول هذه القضية وقضايا أخرى، وأسلوب التصويت فى الأمانة العامة فى هذا الأمر، إلى بروز هذا الخلاف بصورة واضحة، ولم يحقق الحوار الذى جرى حول هذه القضية أى تقدم فى توضيح مساحة هذا الخلاف ومدى ما يتمتع به كل تيار من تأييد داخل الحزب.

وجاء أيضاً مشروع التقرير السياسى ص ٦٧ «برز خلال الفترة الماضية من جديد خلافات حول الموقف من جماعات الإسلام السياسى. ورأى البعض أن هناك تناقضا فى القرار بين النص على التسليم بحق كل القوى والتيارات السياسية فى إقامة أحزابها طبقاً لأى أيديولوجية أو مرجعية تختارها، وبين رفض قيام أحزاب

على أساس مرجعية دينية وأن هناك تيارات أساسية فى المجتمع المصرى فى مقدمتها التيار الليبرالى والتيار الاشتراكى والتيار القومى والتيار الإسلامى، ومن ثم يتعين الإقرار بحق هذه التيارات جميعاً، بما فيها التيار الإسلامى، فى إقامة حزبه أو أحزابه».

■ حزب العمل الاشتراكى:

بدأت الخلافات داخل الحزب بعد المؤتمر العام الخامس الذى تبنى خطاً إسلاميًا بقيادة المرحوم عادل حسين أمين عام الحزب، ورفض أحمد مجاهد نائب رئيس الحزب هذا الاتجاه، واستمر الخلاف بين الطرفين دون حسم. وبعد ما نشرته جريدة الشعب حول رواية وليمة لأعشاب البحر التى أدت إلى مظاهرات طلاب الأزهر احتجاجاً على نشرها، عقد مؤتمر بمقر الحزب بحدائق القبة فى ١٦/ ٥/ ٢٠٠٠ أعلن فيه اختيار الفنان حمدى أحمد رئيساً للحزب. وفى نفس اليوم عقد مؤتمر آخر بمقر الحزب فى مدينة نصر أعلن فيه انتخاب أحمد إدريس رئيساً للحزب وأصدرت لجنة شئون الأحزاب قرارا فى ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٠ بعدم الاعتداد بأى من المتنازعين حول رئاسة الحزب ووقف إصدار صحيفة الشعب إلى أن يتم حسم النزاع رضاءً أو قضاء ورغم حصول المهندس إبراهيم شكرى رئيس الحزب ومؤسسه على أحكام قضائية بإلغاء قرار لجنة شئون الأحزاب إلا أنه لم يتم تنفيذها حتى الآن وما يزال نشاط الحزب مجمداً.

■ حزب مصر العربى الاشتراكى:

بدأ الخلاف داخل الحزب سنة ٢٠٠١ عندما أصدر جمال ربيع رئيس الحزب قراراً بتعيين الدكتور أيمن نور عضو مجلس الشعب نائباً أول لرئيس الحزب ورئيسا للهيئة البرلمانية للحزب، وتفويضه باختصاصات السكرتير العام، وهو المنصب

الذى كان يشغله وحيد الأقصرى، الذى دعا إلى مؤتمر عام للحزب وانتخابه رئيساً للحزب وأخطر لجنة شئون الأحزاب بذلك، فقررت اللجنة فى ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠١ عدم الاعتداد بأى من المتنازعين على رئاسة الحزب حتى يتم حسم النزاع رضاء أو قضاء وتجميد نشاط الحزب. وبعد ذلك أعلن كل من هشام يونس وصلاح فرجانى انتخاب كل منهما رئيساً للحزب. وما يزال الخلاف قائماً بين الأطراف المختلفة حتى الآن رغم وفاة جمال ربيع وخروج أيمن نور من الحزب وتقدمه بطلب تأسيس حزب آخر إلى لجنة شئون الأحزاب.

■ حزب الأحرار الاشتراكيين:

نشأت الخلافات داخل الحزب بعد وفاة مؤسسة ورئيسه مصطفى كامل مراد فى ١٤/ ٨/ ١٩٩٨ فتنازع على رئاسة الحزب كل من حلمى سالم ورجب هلال حميدة اللذين فازاً فى الانتخابات التمهيدية طبقا للائحة الحزب لاختيار أحدهما رئيساً فتدخل طلعت السادات الذى كان قد استبعد طلبه بالترشيح من لجنة الطعون ودارت معركة بين أنصاره وأنصار رجب هلال حميدة انتهت بتدخل الشرطة. وقضت محكمة القضاء الإدارى بإيقاف الانتخابات لحين البت فى النزاع، وقد ارتفع عدد المتنازعين على رئاسة الحزب إلى ٩ أعضاء ويقوم كل منهم بإدارة المقرات التى يسيطر عليها رغم تجميد نشاط الحزب، كما واصلت جريدة الأحرار الصدور تحت مسئولية صلاح قبضايا رئيس التحرير. وتبذل حاليا محاولة بمبادرة من حلمى سالم لعقد مؤتمر توحيدى ينتخب الرئيس من بين الذين يتقدمون بطلبات ترشيح.

■ حزب مصر الفتاة:

بدأت الخلافات الداخلية بالحزب بعد نشر جريدة الحزب تحقيقات عن اختلاسات فى مواقع متعددة منها دار التحرير للطبع والنشر ومسئولية سمير رجب

رئيس مجلس الإدارة عن ذلك شخصياً، فتقدم لواء شرطة سابق وهو عبد الله رشدى محمد ماهر إلى لجنة شئون الأحزاب بأنه عقد مؤتمراً عاماً للحزب انتخبه رئيساً للحزب وعزل على الدين صالح رئيس الحزب ومحمد مصطفى بكرى من رئاسة تحرير الجريدة. فقامت لجنة شئون الأحزاب باعتماد اللواء عبد الله رشدى رئيساً للحزب لكن محكمة القضاء الإدارى قضت بإلغاء القرار لأنه لا يدخل فى اختصاص اللجنة الاعتداد أو عدم الاعتداد برئيس الحزب وليس لها سوى العلم بما يحدث فى الأحزاب من تطورات. وزاد بعد ذلك عدد المتنازعين على رئاسة الحزب إلى ستة أشخاص أعلن كل منهم أنه عقد مؤتمراً عاماً انتخبه رئيسا للحزب منهم عبد الحكم جميل وأحمد عز الدين سليمان، ونتيجة لهذه الخلافات التى ما زالت مستمرة حتى الآن أوقف صدور صحيفة الحزب وما يزال نشاطه مجمداً.

■ حزب الوفاق القومى:

بدأت الخلافات داخل الحزب بعد سلسلة من المقالات والتحقيقات نشرتها صحيفة الحزب (القرار) تتناول بالنقد قيادات عليا فى نظام الحكم، حيث أعلن الدكتور رفعت محمد العجرودى أنه عقد مؤتمرا عاما فى ١٠/٨/٢٠٠١ انتخبه رئيسا للحزب فأصدرت لجنة شئون الأحزاب قرارًا فى ١٩/٨/٢٠٠١ بعدم الاعتداد بالمتنازعين على رئاسة الحزب أحمد عبد اللطيف شهيب والدكتور رفعت العجرودى وإيقاف صدور الصحيفة وغيرها من صحف الحزب حتى يتم حسم النزاع بالتراضى أو التقاضى وما يزال الخلاف قائماً والحزب مجمداً حتى الآن.

■ حزب العدالة الاجتماعية:

اتهم رئيس الحزب محمد عبد العال رئيس الحزب عام ٢٠٠١ بأنه سخر جريدة الحزب (الوطن العربى) لابتزاز رجال الأعمال والحصول على رشاوى وتمت إدانته

والحكم بسجنه عشر سنوات فى يونيو ٢٠٠٣ وبعدها تنازع على رئاسة الحزب كل من زوجة محمد عبد العال ومحمود فرغلى عمران عضو الهيئة العليا للحزب وعبد الحى خلاف محامى الحزب حيث أخطر كل منهم لجنة شئون الأحزاب أنه عقد مؤتمراً عاما للحزب انتخبه رئيساً وأصدرت لجنة الأحزاب قراراً بعدم الاعتداد بأى من المتنازعين وإيقاف صدور صحيفة الحزب وتجميد نشاطه.

■ حزب الجبهة الديمقراطية :

ورغم حداثة عمر حزب الجبهة الديمقراطية ، و رغم تأكيد مؤسسيه على أنه سيقدم مثلا عملياً للحزب الديمقراطي إلا أن الخلافات انفجرت داخل الحزب أثناء التحضير لانعقاد أول مؤتمر عام لانتخاب الهيئات القيادية ، و اتهم بعض قيادات الحزب الدكتور أسامة الغزالي حرب باتخاذ إجراءات تمكنه من الانفراد بالقيادة و تصفية المنافسين له ، و استقال عدد من أهم مؤسسي الحزب مثل الدكتور علي السلمي نائب الرئيس. و انعقد المؤتمر العام في أجواء الخلافات و انتخب الدكتور أسامة الغزالي حرب رئيسا للحزب ، كما انتخب باقي القيادات و الهيئات القيادية.

◆◆◆